

مركز تكامل للدراسات والابحاث

دراسات محكمة

# مستقبل النظام العالمي في ظل عولمة الأزمة

رضى الفلاح

أستاذ باحث بكلية الحقوق الحقوق

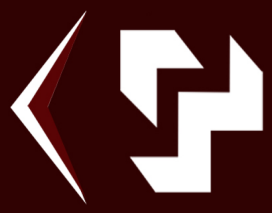
أكادير/ جامعة ابن زهر

All rights  
reserved



جميع الحقوق  
محفوظة

مركز تكامل للدراسات و الأبحاث  
TAKAMUL centre for Interdisciplinary Research and Studies



### المقدمة:

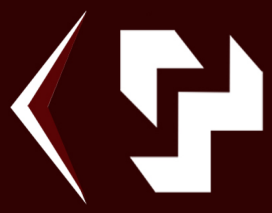
الحديث فترات منتظمة وطويلة الأمد نسبيا من الهيمنة أو توازنات القوة الاستراتيجية. غير أن القاسم المشترك بين هذه الفترات المتتالية يتجسد في قيام ميزان القوة على المركزية الغربية وعلى مرتكزات فكرية أنجبت الإمبريالية والإهانة والاستعباد، ثم الاستعمار والوصاية والمعاهدات غير المتكافئة، وصولا إلى التبعية والتقسيم الدولي للعمل وإثقال كاهل الدول النامية والشعوب عامة بالديون.

منذ نهاية الحرب الباردة، دخل النظام الدولي منعطفًا جديدًا مع بوادر انبثاق التعددية القطبية، وقد بدأ العد التنازلي لنهاية الأحادية القطبية التي أعقبت سقوط جدار برلين مع الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 والتدخل الروسي في شرق أوكرانيا وسوريا وضم شبه جزيرة القرم سنة 2014، وبالموازاة مع اعتلاء الصين منزلة القوة الاقتصادية الأولى في العالم. مع انتخاب دونالد ترامب رئيسًا لأمريكا في نوفمبر 2016، بدأت تتحدد ملامح التعددية القطبية من خلال تطورات عدة كان أبرزها تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن قيادة النظام الدولي الليبرالي، ونشوب الحرب الاقتصادية والتجارية بينها وبين الصين.

في هذا السياق، تأتي جائحة كورونا لتزيح الستار بشكل كلي عن عمق الأزمة التي يمر منها العالم والتي يمكن تسميتها بعولمة الأزمة، وتمثل انعكاسًا مباشرًا لعولمة التهديدات العابرة للحدود التي بدورها لا تنفصل عن طبيعة الصراع السياسي الذي يجري داخل مجتمعات الحداثة وما بعدها، و يلقي بظلاله على السياسة الدولية وعلى الصراع من أجل القوة في العلاقات الدولية حسب تعبير هانس مورغانتاو.

يتمحور هذا المقال حول ارتباط عولمة الأزمة بأزمة العولمة، أو بالأحرى بالتداعيات الاجتماعية والثقافية لنموذج العولمة الذي يسود منذ انحسار وظائف الدولة الاجتماعية منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي.

بالاعتماد على المنهج البنوي، سنعمد أولاً إلى الكشف عن الأسباب البنيوية المسؤولة عن عولمة الأزمة على مستوى النظام الدولي، ثم بناء على مقارنة وصفية تحليلية صرفة، سنقوم بالكشف عن التوظيف السياسي لعولمة الأزمة داخلياً وخارجياً. وفي الأخير، سنقف على استشراف مستقبل المواجهة من خلال سيناريوهين تتقاطع في جوهرهما السياسة الداخلية والسياسة الدولية انطلاقاً من استقطاب بين منظورين متعارضين؛ الأول يتشكل من خليط من الليبراليين والمحافظين الجدد الذي يسعى إلى إعادة بناء المؤسسات الدولية على أساس سردية التعاون المثالي وفي العمق على إيديولوجية العالمية Mondialiste وتصور إقامة حكومة عالمية؛ أما المنظور الثاني فيلتفت حول الحدود الوطنية وينكمش على مشاريع وطنية من أجل بعث نفس جديد في مفهوم السيادة وما يقتضيه من مراجعات كبرى.



### المحور الأول: عولمة الأزمة وأسبابها البنوية

تشكل عولمة الأزمة أحد انعكاسات العولمة كما سبق لأنطوني جيدنز أن أشار إلى ذلك في كتابه «عالم جامع» عن ظاهرة العولمة بشكلها الجديد الذي ساد منذ سبعينيات القرن الماضي. وتعد عولمة الأزمة حسب أريخ بيك Ulrich Beck نتيجة لما يسميه عولمة المخاطر أو مجتمع المخاطر «Risk Society».

يمكن القول إذن أن العولمة في جوهرها تنتج مخاطر متزايدة وهو ما تحاول أن تجد له النظريات الجديدة للأمن إجابات عبر استحداث مفاهيم كالأمن الإنساني والحكامة الأمنية. لكن، يبقى السؤال مطروحا حول الإيديولوجيات والمصالح والقيم التي تتوارى خلف هذا النوع من الخطاب. ترى بعض الأدبيات النقدية أن هذه التهديدات الجديدة ليست مستقلة عن أزمة الحداثة و مساءلة سرديّة التقدم Rhétorique du progrès، بينما يرى البعض الآخر أنها محاولة لجلب الانتباه بعيدا عن مخاطر حقيقية مرتبطة بالظلم الاجتماعي واتساع الهوة بين النخبة الأكثر ثراء التي تشكل نسبة 1% من سكان العالم والأغلبية الساحقة التي تعيش انخفاضاً عاماً و مطرداً في دخلها الفردي.

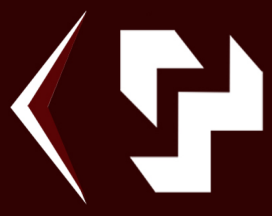
بدل رؤية هذه التهديدات كأجزاء متفرقة من مخلفات ظاهرة العولمة، يحق التساؤل إن كان من الأنسب النظر إليها وتحليلها في شموليتها باعتبارها أحد أضلاع ومكونات العولمة في القرن الواحد والعشرين. توالت على مدى العشرين سنة الماضية أربعة أزمات عالمية كبرى تتمثل في التغيرات المناخية والإرهاب الدولي والأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 وأزمة الجائحة لسنة 2020 مع ما تحمله من تداعيات اقتصادية واجتماعية، وأيضا من انعكاسات على طبيعة وتطور الصراع السياسي داخل الدول وفيما بينها.

يمكن اعتبار عولمة الأزمة بمثابة أزمة الأزمات Meta-Crise، نظرا لانبثاقها من فراغ فكري يتوافق مع المشروع التفكيكي للعولمة الرأسمالية والذي يمس الإنسان والبناء الاجتماعي. لقد أفرغ هذا المشروع الدولة من أدوارها الاجتماعية وحولها إلى أداة ميسرة لتنفيذ أجندة القوى الرأسمالية المعولمة. يبدو الاستقطاب الفكري اليوم بعيدا عن جوهر الأزمة الاجتماعية وأزمة تخلي الدول تدريجيا عن تحقيق العدالة الاجتماعية وشروط العيش الكريم. في المقابل، يترسخ على ساحة الأفكار والسرديات استقطاب مزيف يدور داخل علبة النيوليبرالية نفسها بين أنصار العولمة والمحو التدريجي للحدود من جهة وأنصار القومية الاقتصادية والسيادية من جهة ثانية. إن الغائب الأكبر في هذا الاستقطاب هو المشروع البديل لأن كلاهما لا يمكن أن يتقدم ويحقق منطقه الخاص إلا بناء على هيمنة السوق المتحررة من القيود.

تمخض عن هذا الاستقطاب، صراع مضلل واكبته وألهبته وسائل الإعلام، بين من يُطلق عليهم الليبراليون الجدد من جهة، والشعبيون والسياديون من جهة ثانية، وكلاهما لا يختلفان كثيرا حول الأهداف والنتائج بالرغم من تباين السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي يدعون إليها. إن الفرق بين رئيس فرنسا إيمانويل ماكرون ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب مثلا، لا يعدو أن يكون اختلافا في الخطاب لأن سياستهما موجهة بالدرجة الأولى لفائدة الرأسمال والشركات الكبرى والأشخاص الأكثر ثراء، مع اتخاذ بعض الإجراءات المحدودة الأثر اجتماعيا. جون فرانسوا بايار Jean François Bayard وصف هذا الخليط بالقوميين الليبراليين National-Libéraux في كتابه «المأزق القومي الليبرالي» مستعملا استعارة «الخفاش» بأجنحة قومية وجسد ليبرالي.

تعتبر الأزمات المعولمة عن أزمة العولمة وعن غياب مشروع فكري بديل عن المشروع الذي يحمله المعولمون والنيوليبراليون. على سبيل المثال، إذا ما عدنا إلى أزمة الدول الفاشلة عبر العالم وما يرافقها من أزمات موازية نجد أن التدخلات الأجنبية والأطماع الرأسمالية تغذي صراعات داخلية وتساهم مجتمعة في إضعاف السلطة السياسية في عدد متزايد من الدول في إفريقيا والشرق الأوسط. أما إذا عدنا إلى الأزمات الاقتصادية العالمية وخاصة أزمة 2008 وما تلاها من أزمة المديونية في دول جنوب أوروبا، سنجد





أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لجأتا عن طريق الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي إلى ضخ السيولة النقدية في الأبنك والمصارف العالمية الكبرى لإنقاذها من الإفلاس، فيما تم فرض سياسات التقشف المالي ومطرفة الأثرودوكسية المالية على البلدان التي كانت تترج تحت عبء المديونية في مقابل خطة إنقاذ مالية استفادت منها المؤسسات المالية الدائنة وخاصة الأبنك التجارية والمستثمرين تحت إشراف ومباركة صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي.

يتضح أن الخسائر التي لحقت بالاقتصاد العالمي بعد هذه الأزمة شكلت فرصة جديدة للأسواق المالية والمؤسسات المالية الكبرى لمضاعفة أرباحها وتحفيز حصصها في الوقت الذي تكبدت فيه طبقة العمال والمقاولات الصغيرة أضراراً بالغة.

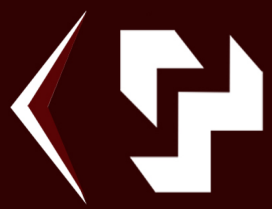
تنطبق نفس المعادلة على أسباب وتداعيات التغيرات المناخية، إذ يدفع النظام الاقتصادي العالمي نحو سياسات تخفيف تتماشى مع التقسيم الدولي للعمل موازاة مع ضعف الموارد الموجهة لسياسات التأقلم لمساعدة الدول الأكثر تضرراً من التغيرات المناخية في القارة الإفريقية وجنوب آسيا. إن التوجه العام الذي يطبع مواجهة هذه الأزمة تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة وضغط الشركات متعددة الجنسية يحكمه منطق السوق الحرة والبحث المستمر عن القيمة الربحية عبر تحويل الاستثمارات إلى ما يُعرف بالاقتصاد الأخضر.

الأزمات التي تأخذ طابعاً عالمياً منذ الثلاثين سنة الأخيرة ليست سوى الدخان الذي ينبعث من فوهة بركان الأزمة الباطنة أزمة فشل الليبرالية والعولمة ورسملة Financiarisation الاقتصاد العالمي، وما يترتب عنها من تهميش متزايد يطال فئات واسعة من المجتمع، وإثراء الأثرياء. وقد ساهم ذلك في حدوث شرخ عميق بين النخب وعموم الشعب وهو انقسام يتكرس اليوم بشكل واضح على صعيد عالمي ونراه متجسداً في الاحتجاجات التي تملأ شوارع متفرقة عبر العالم معبرة عن سخطها وغيظها من تآكل حقوقهم وتدمير أنظمتهم الاجتماعية جراء السياسات النيوليبرالية التي تنهجها الحكومات. في هذا الصدد، يمكننا الحديث عن عولمة الاحتجاج الاجتماعي الرفض للسياسة التي اختزلت في الاقتصاد بعبارة إدغارد موران، والاقتصاد الليبرالي الذي اختزل بالعولمة جاعلاً من الريح غايته ومنتهاه.

من هذا المنطلق، يمكن اعتبار أن البحث في ما وراء عولمة الأزمة وعولمة المخاطر يضعنا أمام إصرار الاجتماعي على الصمود وإعادة تركيب تطلعات متفرقة ومفككة أو محاولة إحياء مفهوم «الطبقة الاجتماعية» في تحدٍ غير منظم و غير قائم على مشروع فكري. الأسباب الاجتماعية لعولمة الأزمة تحيلنا إلى مرحلة تتلاشى فيها دولة الرعاية وتتجلى فيها إخفاقات العولمة في صبغتها الرأسمالية المتطرفة.

ماذا عن دور السياسيين؟ فليس باستطاعتهم إنعاش الدولة الاجتماعية لأن أغلبهم انخرط في المنطق الليبرالي أو في تيارات راديكالية. لقد بات الهاجس المطلق هو الوصول إلى كرسي الحكم، ولم تعد لعلاقات تنظيم الإنتاج دور يذكر في تحديد طبيعة الصراع السياسي، لكون هذه العلاقات فقدت تجانسها مع تشظي سلاسل الإنتاج بفعل العولمة على مستوى الشركات والدول على حد سواء.

أمام عولمة الأزمة، ولأن الطبيعة تخشى الفراغ، يصعد نجم البيروقراطيين المتشبعين بعقيدة الخبرة والحلول التقنية للمشاكل. وكما يدل على ذلك استخدام مصطلحات تدبير وإدارة الأزمة، كما لو أن كل شيء يتوقف على التقنية ولا مجال لإقحام الاعتبارات السياسية والاجتماعية. لم يتبقى للسياسيين إلا الجري وراء كراسي السلطة متورطين في التوظيف السياسي لعولمة الأزمة.



### المحور الثاني: التوظيف السياسي لعولمة الأزمة

باعتبارها اللحظة الحاسمة في اتخاذ القرار وفقا لمعناها اللغوي، تتميز الأزمة بقابلية التوظيف السياسي سواء من قبل الحكومات أو الأحزاب عبر العالم. لقد خلفت سطوة التكنولوجيا وما يعرف بالدولة العميقة Deep State على صناعة القرار وتوجه القوى السياسية نحو استبدال البرامج السياسية الجوهرية بخطابات تبسيطية تفتقد للعمق الإيديولوجي وللمشروع الفكري.

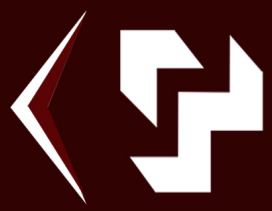
في ظل عولمة الأزمة وما تتيحه من فرص لتحقيق مكاسب انتخابية، اتجهت الأحزاب السياسية إلى استغلال الأزمات من أجل الدفع بأجندات ومصالح كانت تنتظر التوقيت المناسب للإفصاح عنها وتنفيذها. لقد رأينا كيف ذهب الأمريكيون في غزوتهم العسكرية بالعراق وأفغانستان لأهداف جيواستراتيجية رسمها المحافظون الجدد وخدمة للوبيات السلاح و النفط القوية وفقا لدراسات متعددة. أما الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، فقد أبرزت أن الحكم التكنوقراطي أحكم سيطرته وأمسك بزمام الأمور ليطبق ما يعتقده تديبرا عقلانيا للأزمة تحت شعار «Too big to fail» وهو ما يعني «الأبنك والمصارف المفلسة ضخمة للغاية لكي لا نسمح بسقوطها». هذا النوع من التدبير يندرج ضمن منظور منفعي صرف، إذ استفادت الأبنك الآيلة للسقوط من طابعة النقود وتم ضخ السيولة في خزائنها. التدبير العقلاني يرادف تأمين أرباح الأثرياء وإنقاذ الرساميل الكبرى وتعليق الفاتورة على أغلبية المواطنين الذين تضرروا من خفض النفقات الاجتماعية ونهج سياسات التقشف المالي والضغط الضريبي.

على إثر ذلك، بدأت تتصاعد في أوساط الرأي العام الشعبي وأوساط الطبقات المتوسطة موجة من الغضب الشعبي ضد القوى السياسية الذين أصبح يُنظر إليهم كموظفين تقنوقراط تلبسوا برداء سياسي فارغ من كل مضمون فكري ما عدا التأكيد على هيمنة العولمة الرأسمالية والرسمة المالية. لقد أصبحت الحكومات من منظور عدد متزايد من المفكرين مجرد ماكينة بيروقراطية ميسرة و ضامنة لانسيابية البحث عن القيمة الربحية عبر العالم و مبشرة بتحقق النظرية التي تحمل إسم « الانسياب الاقتصادي التدريجي » والتي يدرجها بول كروغمان عالم الاقتصاد الأمريكي في مقدمة الأفكار الخاطئة التي لا تعترف بموتها في كتابه الأخير «المجادلة مع الأموات الأحياء». بل أن في نظر البعض فإن العولمة تحولت إلى إيديولوجية العالموية Mondialisme والاعتقاد بأنها تسعى لإقامة شكل شبيه بالحكومة العالمية. في هذا الصدد، يرى بيير هيلار في مؤلفه «أطلس العالموية» أن الاضطرابات المختلفة والأزمات التي تهمز العالم والبشرية تحمل مؤشرات على تبلور حوكمة عالمية.

ليس من المستغرب أن يتقوى خلال هذه الفترة الفكر الشعبي بمفهومه المتزمت المقيت و أن يتغذى على حالة الإلحاد السياسي المنتشر عبر مختلف الشرائح الاجتماعية، و بالتالي أن يتم تقنين هذا السخط العارم و التيه الإيديولوجي في تيارات متطرفة تقع خاصة في أقصى اليمين مما أفرز صعود زعماء شعبيين استطاعوا الوصول إلى الحكم عبر تحويل التدايعيات الاجتماعية و النفسية للأزمة الاقتصادية العالمية إلى حصان طروادة لنيل أصوات الناخبين في عدة بلدان سواء تلك التي تصنف ضمن الديمقراطيات كالولايات المتحدة الأمريكية و الهند، أو غيرها كالفلبين و تركيا و هنغاريا و اللاتحة تطول.

بالرغم من اختلافاتهم الإيديولوجية و تباين تحالفاتهم، يبدو أن ما يوحد هؤلاء هو قدرتهم على الرفع من رصيد المقبولية والتعاطف الشعبي إزاءهم وسهولة تعبئتهم بالاعتماد على خطاب مبسط و متمركز حول محاور أفقية ومطالب نابعة من إحباطات ومخاوف ثقافية وهوياتية تجاه التكتلات الكبرى وموجات المهاجرين و طالبي اللجوء وسياسات هدم الأسرة الخ..

من هذا المنطلق، يمكن القول أن ما تضرره عولمة الأزمة في العمق هو تسطيح و تنميط الأفكار، وتشويه الإيديولوجيات و تحويل الاستقطاب المنتج للمعنى وللتطبيق المادي بالمفهوم الهيغلي إلى مجرد صراعات انتخابية دورية حول من سيفوز بدور الوكيل عن اللوبيات والمصالح التي تهيكل الصراع بين النخب العميقة. تتلاعب هذه الصراعات بهواجس المواطنين في مشهد



سياسي يؤثته من جهة تكنوقراط ليبراليون يتسوقون طروحات سياسية مرحلية تحت الطلب عند كل استحقاق انتخابي، ومن جهة ثانية شعبيون ينظرون إلى السياسة بمفهومها الشميقي نسبة إلى تعريف السياسة عند كارل شميث بكونها التحديد القبلي و الدائم للأصدقاء و الأعداء، مع العلم أنهم لا يمثلون تيارا إيديولوجيا متجانسا و واضح المعالم.

في المحصلة، تترأى أمام أعيننا أزمة الديمقراطية على نطاق عالمي واسع ولا يخفى أن العولمة لم تعد ذلك العالم الخفي والمجهول، بل تتجلى في كل السياسات الوطنية التي يعاب عليها أنها غير ديمقراطية لأن أول المستفيدين منها لا يشكلون سوى الأقلية الغنية وأول المتضررين منها الأغلبية الفقيرة. عولمة أزمة الديمقراطية تبرز كنتاج لعولمة نخب تؤمن بالديمقراطية فقط عندما توصلها إلى الحكم وتكفر بها عندما يتعلق الأمر بتطبيقها في ممارسة الحكم.

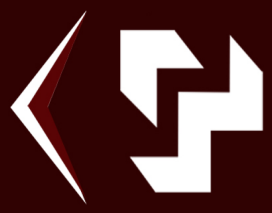
أسفر التوظيف السياسي لعولمة المخاطر عن إنتاج خطاب سياسي يستغل ذهول عموم الشعب أمام تهديدات تعرّف أنها غير تقليدية وغير مرئية وكأنها منذرة بنهاية العالم. هذا الخطاب السائد تحمله نخب مدججة بالحلول الجاهزة والمفروضة « بدكتاتورية » الخبرة و التقارير التقنية ومطرقة الإعلام الرسمي و كلها وسائل سبق أن أشار إليها غي إرنست دوبرور في مؤلفه الشهير «مجتمع الاستعراض» وربطها بنزعة تبديد أو تزوير العالم

«Déréalisation du monde, le devenir-falsification du monde»، و يمكن أن نستقي هنا العبارة المقتبسة من خطاب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يوم 27 نونبر 2018 في سياق تصاعد احتجاجات حركة السترات الصفراء: «أنا أحدثكم عن نهاية العالم و أنتم تحدثونني عن نهاية الشهر».

يرفض هؤلاء التكنوقراطيون أو السياسيون المتشبعين بإيديولوجية العولمة الاعتراف بعولمة الأزمة الاجتماعية وما يرافقها من انهيار الدخل الفردي وتسليع القطاعات الاجتماعية. في هذا الإطار، أبانت أزمة كوفيد 19 عن مفارقة فجوة في نهج الكيل بمكيالين في استدعاء الخبرة من أجل تدبير الأزمة الصحية، إذ أن تقارير اليقظة الوبائية واستشعار مؤشرات الحالة الوبائية قد حذرت من ضعف استعداد الدول الأوروبية لمواجهة جائحة كورونا. عندما اصطدمت عقلانية الخبرة الصحية مع العقلانية الاقتصادية، في بداية الامر، تم تفضيل هذه الأخيرة في عدة بلدان أوروبية وهو ما يعني أن العقلانية ذاتها تبقى مسخرة لخدمة أهداف نفعية لصالح نخب أو لوبيات حيث تصبح العقلانية الرأسمالية أرفع رتبة من معايير عقلانية من منظور اجتماعي أو بيئي أو صحي.

على نفس المنوال، يمكن تقديم أمثلة تثبت هذا الطرح كقضية البروتوكول العلاجي الذي اعتمده البروفيسور الفرنسي ديدي راوولت والانتقادات التي واجهها بالرغم من نجاعة العلاج باسم عقلانية بروتوكولات الدراسات السريرية المفصلة. في المقابل، يناهض الشعبويون أو ما يعرف كذلك بالسيادويين Les Souverainistes العولمة وعقيدة التبادل الحر وينادون باستقلالية الدولة الوطنية عن كل التكتلات فوق الوطنية. وتساهم الأزمات إلى حد بعيد في الدفع بالأجندة السياسية للشعبيين وتعزيز قدرة خطابهم على تعبئة المناصرين وكسب أصواتهم، كما يدل على ذلك مثال فيكتور أوربان رئيس وزراء المجر الذي استغل أزمة اللاجئين سنة 2015 للرفع من شعبيته وشعبية حزبه، وكما فعلت أحزاب اليمين المتطرف جراء أزمة الهوية الأوروبية وارتفاع أعداد المهاجرين نحو أوروبا.

علاقة بالأزمة الصحية كوفيد19، نزع زعماء هذه الأحزاب القومية إلى توظيف الأزمة كبرهان على صحة وحصافة إيديولوجيتهم كما صرحت بذلك زعيمة حزب التجمع الوطني الفرنسي مارين لوپين: «الأزمة الصحية تثبت صحة رؤيتنا». في نفس الاتجاه، تحاول القيادات الشعبوية تحويل الأزمة إلى فرصة سياسية لضرب كل خصومهم السياسيين على عدة جهات مستعنيين بنظرية المؤامرة و مساءلة مسؤولية النخب مستعملين مصطلحات من قبيل «التدبير الإجرامي» حسب الحزب القومي الإسباني



VOX، علاوة على توجيه اللوم إلى العولمة ومؤسساتها خاصة الاتحاد الأوروبي المسؤول حسب أحزاب اليمين الراديكالي في أوروبا عن فرض سياسات اقتصادية و مالية مثل التعاقد الخارجي أو تحويل الإنتاج إلى الخارج Délocalisation و التشديد على الأورثودوكسية المالية و البحث عن خفض الأجور Pression sociale.

لقد شكلت إذن الأزمات في صورتها المعولمة خلال الثلاثين سنة الأخيرة جزءا من مسار العولمة التراكمي، وفي كل لحظة من لحظات الأزمة تتجه الدول بغض النظر عن الأطياف السياسية التي توجد في الحكم، إلى وضع سياسات تعمق من أزمة الديمقراطية وتضعف رصيد الشرعية لدى الحكومات المتتالية، وهي بالتالي فشلت في إضمار الأزمة الاجتماعية ذات البعد العالمي. في المحصلة، سواء كانت تيارات ليبرالية أو سيادية فإن السياسة تبعا لكلاهما لا تتجاوز السقف الاقتصادي الذي يحدده منطق الربح وخفض تكلفة الإنتاج واستمرارية نفس الباراديغم في تدير الأزمات.

في مجال السياسة الدولية، كان أيضا للفرغ الفكري ووهن التيارات الإيديولوجية ذات الامتدادات العابرة للحدود، أثر غير محمود على مستوى النزاعات الإقليمية والدولية، وعلى إضعاف روح التعاون الدولي في مواجهة مشكلات العولمة. بل إن عولمة الأزمة بدأت تعصف تدريجيا بالنظام المؤسسي الليبرالي لما بعد الحرب العالمية الثانية إذ كشفت هذه الأزمات عن علات منظمة الأمم المتحدة في مواجهة تحديات عالم جديد وعجزها عن إرساء أسس حكامه النظام الدولي كما ينظر إلى ذلك مايكل بارنيت في مقالته: «نهاية النظام الدولي الليبرالي الذي لم يَقم أبدا». في عالم يعيش مرحلة تحول في موازين القوى وبروز الأقطاب المتعددة، تتجسد أزمة مشروعية وأزمة كفاءة هذا النظام في عجزه عن خلق إطار لرصد الأزمات ولتسويتها ومعالجتها في العمق، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى طبيعة النظام الوستفالي، لكن المتغير الجديد هو عولمة الأزمة في كل أبعادها وما ستحدثه من انعكاسات سياسية.

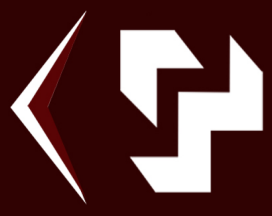
تخشى الطبيعة الفراغ، وكذلك هي الحياة الاجتماعية بمفهومها الواسع. بعيدا عن الاعتقاد بحتمية وجهة التاريخ Le sens de l'histoire، وإذا ما سلمنا من منظور الفلسفة الهيغلية بأن منحنى التاريخ بطبيعته جدي، نتساءل في المبحث الثالث حول سيناريوهات عولمة الأزمة في جوهرها الاجتماعي وانعكاساتها على مستقبل الصراع السياسي داخل الدول (داخليا) و فيما بينها (دوليا) في ظل فجوة الأفكار و انزواء القوى السياسية عن المجتمع و تموقع الليبراليين و السيادةيين بأدوار مختلفة في مشهد سياسي تهيكله من الخلف الصراعات بين نخب الدول الاقتصادية والعسكرية و أحيانا الدينية.

### المحور الثالث: استشراف مستقبل المواجهة السياسية الداخلية والدولية

في سياق النقاش حول تداعيات أزمة كورونا والمراجعات الكبرى التي تنتظر حقول السياسة والاقتصاد، ترتسم في أفق الصراع السياسي مؤشرات المطلب الاجتماعي، وظهور بعض تجلياته في الخطاب السياسي والفكري بالرغم من تجاهله على مستوى الفعل السياسي. يندرج ذلك ضمن توجه عام يتطابق مع الهشاشة والبؤس الاجتماعي الذي تمخض عن أزمات العولمة المتتالية، وتراجع الرعاية الاجتماعية عموما.

لقد شكلت أزمة كوفيد 19 الصحية و الاقتصادية محكا للدولة الوطنية، وقد يرى البعض أن لحظة الدولة الاجتماعية لا تعدو أن تكون ردة فعل مؤقتة يملها التوجس من انهيار كلي للمنظومة الاجتماعية فيما يحتاج البعض الآخر أن الجائحة قد تكون نقطة تحول باراديغمي في الاختيارات والسياسات الموجهة نحو المجتمع و نحو تقليص التفاوتات مبشرين بعودة السياسي و عودة الدولة إلى وظائفها الاجتماعية والتوزيعية.

أعدت أزمة كوفيد زخما من السجال الفكري حول الحدود السياسية والاجتماعية للنموذج الاقتصادي المهيمن، كما قدمت حججا دامغة على أن الفئات الهشة والمهمشة وما يُصطلح عليه بالطبقة المتوسطة هي الأكثر تضررا من الأزمة. بدأ يبرز



توجه عام على مستوى الصراع السياسي نحو معالجة الأزمة وما بعدها بشكل تتموقع فيه الدولة بشكل يحتم أن تكون معه حاملة لاستراتيجية Etat Stratège وقائمة بمسؤولية حماية مواطنيها Etat Protecteur. ويتجلى أن الانهماج بالوضع الصحي وتفقد شروط استقلالية القدرة على مواجهة الأزمة دفع الدول إلى توسل مفهوم السيادة ونفض الغبار عن خطاب الاكتفاء الذاتي و السيادة الاستراتيجية وإعادة وحدات التصنيع و الإنتاج في دول الشمال Réindustrialisation/Relocalisation، بل أن حتى فكرة الحمائية التجارية كسبت مناصرين جدد وأصبح لها بعض الصدى في الخطاب السياسي.

هذا التطابق بين لحظة الدولة الاجتماعية والحامية من جهة، والدولة السيدة التي شعرت بضرورة تأمين حاجياتها بالاعتماد على مواردها الداخلية من جهة ثانية يشكل دليلا عكسيا على محدودية نظرية الاعتماد المتبادل في ضمان الأمن الاجتماعي والاقتصادي لشعوبها. هذه الشبكة المعقدة من الترابطات الاقتصادية والمالية تبقى معرضة للكسر إذا ما تعطلت بعض سلاسل الإنتاج علاوة على منطق المنافسة والبحث اللامحدود عن خفض كلفة العمل.

قبل حوالي قرن من الزمن، كتب المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي في دفاتر السجن أن «الأزمة هي حين يموت عالم قديم والعالم الجديد لم يولد بعد، وبين العتمة والجلء تظهر الوحوش». في عالم اليوم ومن صلب «الفراغ الإيديولوجي» الذي طُبع نهاية العالم الذي ودعناه بسقوط جدار برلين وهيمنة المعسكر الليبرالي و الرأسمالي الغربي على ميزان القوة، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تحتفظ فقط بمكانتها كدولة مهيمنة على الاقتصاد العالمي والحاملة لمشعل المركزية الغربية، ويدل سلوكها الدولي عن عدم رغبتها في تحويل قوتها إلى القدرة على قيادة العالم أو إلى تحقيق دافعية جديدة لإعادة بناء المؤسسات الدولية، وقد تحدّث زبيغنيو بريجنسكي عن مسألة الاختيار الاستراتيجي في كتابه: «الاختيار... السيطرة على العالم أم قيادة العالم». يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اختارت السيطرة عن طريق تكريس سياسة ملتبسة تتضمن مزيجا من الانعزالية والتدخلية مع تبلور هدف صريح يتمثل في منع الصين من التربع على هرم الاقتصاد العالمي أو تغيير قواعد إدارة النظام الاقتصادي العالمي.

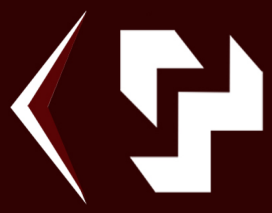
في هذا العالم الذي لا هو بقديم ولا بجديد، يبرز على ساحة الصراع السياسي استقطاب مهيمن بين تيارين يحاول كل منهما تشكيل خطاب سياسي يوصله إلى السلطة أو يبقيه في دفة الحكم، و يتعلق الأمر أولا بتيار مختلط يجمع الليبراليين و المحافظين الجدد وتقوم سياساتهم على عمودين، العمود الاقتصادي الذي ينهل من الفكر الاقتصادي لمدرسة شيغاكو بزعامة ميلتون فريدمان، والتي تبنت أطروحة فريدريك هايك النيوليبرالية، والعمود السياسي المتجسد في فكر المحافظين الجدد الذي استلهم أفكار ليو ستراوس وأولها كغطاء نظري (المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية) لمغامرة التدخل العالمي الشامل. وقد وجد هذا التيار كذلك ضالته في نظرية صامويل هانتينغتون «صراع الحضارات».

تقوم عقيدة هذا التيار في شقها الاقتصادي على العولمة والتلازم النظري بين التجارة والسلام، وفي شقها السياسي على تصدير الديمقراطية ونظرية السلام الديمقراطي.

أما التيار الثاني، فيتكون من الساديويين ذوي النزعة الاجتماعية ويضم سياسيين من كل الأطياف السياسية وتساعد حضورهم في المشهد السياسي ويحملون أفكارا يمكن تلخيصها في التشبث بحدود الدولة الوطنية وبمفهوم السيادة ورفض الاعتماد المتبادل والعالموية، والتمسك بقدر كاف من الحمائية التجارية.

من الواضح أن أزمات العولمة وأزمة كوفيد 19 والأزمة الاجتماعية العالمية منحت لتيار السيادة فرصا لتطوير وتمتين الأساس الفكري لإيديولوجيتهم، وكسب انخراط نخبة مؤثرة لدعم برنامجهم السياسي. إلا أن نقطة ضعفهم تكمن في سهولة تعرضهم للاتهام بترويج ما يعرف «بنظرية المؤامرة» حسب زعم منتقديهم ومعارضهم.





إذا ما استطاع هذا الاستقطاب التأثير في مخرجات الصراع السياسي، فإن الأثر المتوقع سيتحدد حسب سيناريوهين اثنين يمثلان في الوقت ذاته استشرافاً لمستقبل المواجهة على المستوى الداخلي للدول وعلى المستوى البين دولي، وذلك على النحو التالي:

- السيناريو الأول، الاستقطاب الرخو:

التعارض بين تيار الليبراليين والمحافظين الجدد وتيار السيادةيين الاجتماعيين في صيغته الرخوة قد يتولد عنه في ظل تراكم الأزمات وعولمتها تنامي الشعور السيكلوجي بالتهديدات التي تترص بما يُعبر عنه بالهوية أو بالعمق الثقافي، وحصول تغييرات مهمة في السياسات العمومية بما يسمح بدمج الاعتبارات الاجتماعية والمحافظة في نفس الوقت.

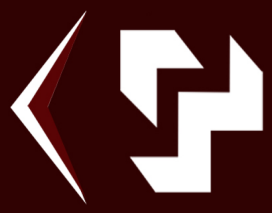
كلا التيارين سينزعان إلى تجنب الراديكالية والبرامج المتطرفة، بل سيسعيان إلى التركيز على ما سيمكنهم من جذب أكبر عدد من الأصوات، لكن مع الاحتفاظ بنواة صلبة من المحاور التي يمكن في نهاية الأمر أن ينشأ حولها نوع من التوافق، ومنها التقليل من الاعتماد المتبادل أو تسخير لخدمة أهداف سيادية، وانهاج سياسة خارجية حذرة وأكثر احتراماً لسيادة وتطلعات الدول الأخرى، كما يشجع الدول على مراجعة علاقاتهم السياسية والاقتصادية، وإعادة النظر في البناء المؤسساتي الدولي بالشكل الذي سيراعي المطالب السيادية والاجتماعية على حد سواء.

على مستوى التحالفات الدولية، سيكون لهذا الاستقطاب أثر مُسكّن على البيئة الدولية إذ سيطغى على العلاقات الدولية السعي نحو تثبيت المراكز والمكاسب دون محاولة إحداث تحول قسري في علاقات القوة بين القوى الكبرى. هذا التوازن المحتمل ينسجم مع توقعات عالم متعدد الأقطاب، ويمكن تفسيره على ضوء نظرية توازن القوى التي انبثقت عن المدرسة الواقعية والنيواقعية مع كينيث والتز Kenneth Waltz الذي سبق أن كتب في مقال له سنة 2000 تحت عنوان «العولمة والقوة الأمريكية»: "إن الوضع الحالي للسياسة الدولية غير طبيعي...من الواضح أن شيئاً ما قد تغير".

تبرز اليوم مؤشرات على انكفاء الولايات المتحدة الأمريكية على ذاتها وتوجهها نحو نوع من الانعزالية، أو بالأحرى نحو تقليص هيمنتها الأحادية في الفترة بي سنتي 1990 و 2008، و يمكن الحديث أيضاً عن تبخر سردية المثل والقيم (الحرية، البحث عن السعادة، الفردانية، الهيمنة الأخلاقية الحميدة...)، وهو ما يدعم فرضية انحسار هيمنة الإمبراطورية الأمريكية Decline rhetoric في ظل صعود أقطاب كبرى جديدة حول العالم، وبسبب بلوغ حالة قصوى من تحكم الشركات والأسواق في النظام السياسي الأمريكي، وما ينتج عن ذلك أو يوازيه من بؤس اجتماعي وعنصرية وتنامي رقعة نفوذ الكنيسة الانكليكانية وتأثير إيديولوجية تفوق البيض White supremacy.

لا يقوم مشروع الهيمنة الأمريكي فقط على القوة الخشنة والتدخل العسكري أو على «عقيدة الصدمة» حسب ناومي كلاين، لكنه يستمد قوته أيضاً من موارد القوة الناعمة التي طورتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال المائة سنة المنصرمة، بالرغم من أن صياغة هذا المصطلح ترجع فقط لعام 1990 (جوزيف ناي). مع تلاشي جاذبية النموذج الأمريكي وارتكاس صورة أمريكا، ستعمل هذه الأخيرة جاهدة على إعادة تدوير أو التخلص من فائض القوة الخشنة المنتشرة عبر العالم كما يظهر اليوم من خلال الانسحاب من أفغانستان والمتفق عليه مع حركة طالبان، والانسحاب من سوريا ومن العراق، والانسحاب المحتمل من منطقة الساحل، والتلويح بالتراجع عن حماية أمن أوروبا تحت مظلة شمال الأطلسي، وكان آخر القرارات في هذا الاتجاه الإعلان عن تقليص الوجود العسكري الأمريكي في قاعدتها الألمانية إلى النصف.

على الصعيد الداخلي، وفي سياق التدبير السيئ لأزمة كورونا والاحتجاجات التي أعقبت مقتل المواطن الأمريكي من أصول إفريقية جورج فلويد على يد شرطي أمريكي، وكل الاهتزازات التي تمس الديمقراطية الأمريكية وعلى رأسها العنصرية المؤسسة



والظلم الاجتماعي والعنف المتجذر في المجتمع الأمريكي وصعود الحركات الأصولية.. سيدفع الولايات المتحدة الأمريكية لا محالة إلى التمرکز على مشاكلها الداخلية وإعادة بناء ديمقراطيتها على أسس جديدة.

في المقابل، لا ينبغي التهوريل من صعود الصين طالما أنها لا تحمل أي مشروع للهيمنة العالمية ولا تطمح لرفع مشعل العولمة، كما أنه لا توجد دوافع داخلية يمكن أن تملي سياسة هجومية بالمفهوم الاستراتيجي. تُصارع الصين من أجل أن يُعترف لها بالقوة الإقليمية على مستوى القارة الآسيوية، وحتى برنامجها الاستراتيجي «طريق الحرير» موجه بشكل أولوي لخدمة أهداف الأمن القومي الصيني ويفتقر إلى مقومات جيواستراتيجية يمكن أن تجعل منه منصة لأطماع هيمنة شاملة.

لا ينظر الحزب الشيوعي الحاكم والرئيس الصيني شي جين بينغ إلى أمريكا كإمبراطورية يجب الإطاحة بها أو هزيمها لأن لا مصلحة للصين في ذلك. إذا ما نظرنا إلى الحرب التجارية بين القوتين، أو إلى التوتر الجيوسياسي وعسكرة جزر بحر الصين الجنوبي، ومعارضة الصين الشديدة لاستقلال تايوان الحليفة الأمريكية، فسيكون من المجازفة التكهن بأن تتحول العلاقة بين الخصمين إلى عداوة أو إلى مواجهة مفتوحة كما يتنبأ بذلك غراهام أليسون في كتابه الأخير: «الطريق إلى الحرب: أمريكا والصين في فخ ثيوسيديس».

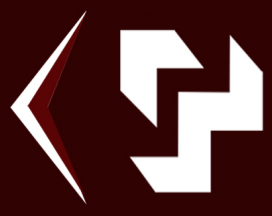
لن يكتمل توازن القوى إلا بإدراج الدور الروسي الذي من المنتظر أن يؤثت مشهد التعددية القطبية الذي تسعى كل من الصين وروسيا إلى إقامته في علاقتهما بالولايات المتحدة الأمريكية. لن يكون من المستغرب أن تنظر روسيا غربا إلى وجهة أوروبا من أجل التأثير في سياسات الدول الأوروبية التي ستتجه هي أيضا إلى استمالة روسيا إليها، خاصة مع بروز علامات النكوص على المشروع الأوروبي بعد الأزمات المتتالية التي عرفها. في اتجاه الشرق، تقوم الاستراتيجية الروسية تجاه آسيا على توليفة من العلاقات الثنائية أو متعددة الأطراف في إطار منظمات إقليمية كمنظمة شنغهاي، وكذلك في إطار تعزيز التعاون مع الدول التي تشترك معها في منازعة الهيمنة الأمريكية والتطلع إلى عالم متعدد الأقطاب وخاصة الصين. لكن، التناغم الروسي الصيني الحاصل منذ 2014 لم يصل ولا يُتوقع أن يصل إلى درجة التحالف الاستراتيجي، بل لا يتعدى تنسيق المواقف وتجميد أو تجنب الخلافات. وبالتالي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تنظر إلى هذا الوضع بامتعاض شديد، ويمكن القول بأنه مرضٍ بالنسبة لها طالما أنهما تكتفیان بهذا النسق من التعاون، وطالما تظل دول آسيوية كبرى في مقدمتها اليابان والهند حليفة لها وقادرة على إزعاج «محور بكين-موسكو».

-السيناريو الثاني، الاستقطاب الحاد:

ينطلق هذا السيناريو من احتمال تمدد الوضع الاستثنائي الذي فرضته جائحة كورونا على صعيد عالمي، وانعكاساته على المكتسبات الديمقراطية والحريات، وأن يتحول من حالة عابرة إلى حالة منتظمة قد تمهد لظهور صيغ جديدة من السلطوية. Autoritarisme.

انطلاقا من التلازم النظري بين الأزمة والنزعة السلطوية، يحتمل أن تدفع تداعيات أزمة كورونا تيارا الليبراليين-المحافظين الجدد والسيادويين الاجتماعيين إلى الرغبة في الانفراد بالسلطة وإقرار السياسات التي تتماهى بشكل مطلق مع توجههما الإيديولوجي. سيقوي من احتمال حدوث هذا السيناريو أزمة الديمقراطية التمثيلية وتفشي أشكال الحراك الاجتماعي غير المنظم في الكثير من البلدان، بالإضافة إلى استفحال الأزمات.

إنه سيناريو ذو وجهين، الوجه الأول يحمل ملامح الفوضى الاجتماعية وحالة مزمنة من الصدمة والخوف من المجهول. يُطل علينا هذا الوجه من نوافذ متفرقة وتشترك في نهج ليبرالية جديدة تتماهى مع جوهر فكر المحافظين الجدد، وتُطوّر وسائل ضبط ومراقبة أشد وطأة تجاه مجتمعات تفقد تدريجيا المنافع والمكتسبات الاجتماعية والاقتصادية التي حصلت عليها منذ القرن التاسع عشر. كل الشروط الموضوعية تبدو مستوفاة، و أولها تكثيف السوق لمعايير وقوانينه في مقابل تراجع دور الحكومات،



وإفصاح «الدولة العميقة» عبر العالم عن نفسها ظاهريا من خلال التحكم في صناعة القرار وتشكيل النخب وصناعة الرأي العام وتوجهات الناخبين.

سبق لأليكسيس دو توكفيل في نبوءته التحذيرية حول «الاستبداد الديمقراطي» أن اعتبر بأن خصائص المجتمعات الديمقراطية، الانصياع وراء الرأي الغالب Conformisme و الفردانية Individualisme تهيء أرضية مواتية لإنضاج شكل جديد من الاستبداد وتحكم الدول في حياة الناس ونشاطاتهم. و قد تناول ميشيل فوكو هذا الموضوع أيضا من منظور نقدي باعتباره وضعاً قائماً و ليس نبوءة عندما كتب أنه «من الواضح أننا لا نستطيع تحرير الأفراد دون ترويضهم». فهل سيفتح حكم الليبراليين- المحافظين الجدد في السياق الراهن عهداً جديداً من الترويض والتدجين؟ في هذا الصدد، يذكرنا خطاب بنجامين كونستان حول المقارنة بين حرية القدامى وحرية الحداثيين بأن «الحرية ليست مكتسبة نهائياً، إنها تفترض مسؤولية كل واحد ومشاركة العدد الأكبر من الناس».

الوجه الثاني لهذا السيناريو اجتماعي لأن حالة التوجس والخوف والصراعات الداخلية التي تعيشها عدة دول وتهدد دولا أخرى ومن ضمنها دول الشمال تشكل خطراً حقيقياً يكبر شبحه يوماً بعد يوم. صعود الساديويين الاجتماعيين إلى الحكم يحمل متغيراً إضافياً مؤداه أن استرجاع دولة الرفاه الاجتماعي يفترض العودة لمفهوم صلب للسيادة والخروج من التجمعات فوق الوطنية، لكنه يحيل إلى تعاقد جديد غير مكتوب يُصوّغ ما يمكن توصيفه «بسلطوية سيادية» أو على الأقل تجاوز النسبية Relativisme وتوكيد السلطة باسم السيادة في مقابل عودة الأمن الاجتماعي ومراجعة توزيع الخيرات.

إن المشهد السياسي الذي يمليه هذا السيناريو من شأنه أن يفرض على مستوى السياسة الدولية أوضاعاً قابلة للاشتعال والتصعيد نظراً لسياسات القوة وإذكاء نزعة الهيمنة لدى القوى الدولية التي ستتجدد مما تبقى من كوابح النظام الدولي، وبالتالي فمن المتوقع أن تنخرط القوى الكبرى في سياسات خارجية عدوانية تكون مرآة عاكسة للسياسات الداخلية.

مع تنامي الصراع السياسي في مناخ دولي يتسم بتوظيف الأزمات واستثمارها في تغذية الاستقطاب الداخلي، ستصبح عولمة الأزمة في جميع أبعادها بما في ذلك السياسات والخيارات المصممة لمواجهة عناصرها رئيسياً في تحديد طبيعة النظام الدولي ومحدداً ثابتاً في العلاقات بين القوى الكبرى. بناء على هذا المعطى، لن يكون نظام تعددية الأقطاب ضامناً لتوازن القوى، وسيعتمد صنع القرار إلى نهج مقارنة اللعبة الصفيرية التي قد تتحول أحياناً إلى مواقف عدائية صريحة والتنقيب في كل أزمة عن ذرائع للتقدم في «لعبة الشطرنج الدولية» بعبارة زينغيو بريجينسكي.

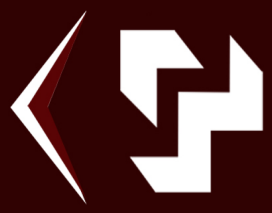
في مواجهة جائحة كورونا، سقطت ورقة التوت عما تبقى من شعارات التعاون متعدد الأطراف Multilatéralisme، وكرست بجلاء غياب رؤية مستقبلية وجماعية لمحاصرة الوباء، وهو ما يشكل في واقع الأمر امتداداً لأوضاع جيوسياسية متوترة وتأكيداً على فجوة القيادة في النظام الدولي. انقسمت القوى الكبرى حول ما إذا كان ينبغي وصف هذا الوباء بأنه تهديد للأمن الدولي أم لا، على الرغم من أن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريس قد دعا إلى تصنيفه بكونه أكبر تهديد دولي في تاريخ الأمم المتحدة.

غير خفي أن مجلس الأمن الدولي يعرف أزمة وجودية، لكن أزمة كوفيد 19 عرّت بشكل فاضح عن نزوع بعض الدول نحو استغلال تهديدات عابرة للأوطان لأغراض جيوسياسية أو لتعزيز القدرة على المساومة في السياسة الخارجية، كما أبانت عن الدور المحدود الذي يمكن أن تلعبه مجموعات دولية مثل مجموعة العشرين G20 ومجموعة السبع G7 في تدبير الأزمات العالمية وعدم كفاءتها، بل وتقادها في سياق جيوسياسي وجيواقتصادي متوتر.

على الصعيد الأوروبي، وجد القادة الأوروبيون أنفسهم غير قادرين على تفعيل آليات التضامن في الاتحاد الأوروبي واكتشف الأوروبيون أن الصرح الأوروبي و حلم الاندماج و المصير المشترك مجرد أوهاام كما تعبر عن ذلك العبارة المُغالطة

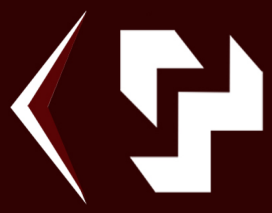
مستقبل النظام العالمي

في ظل عولمة الأزمة



«السيادة الأوروبية». من المتوقع أن تفرز الأزمة مزيداً من عدم اليقين والتساؤل حول جدوى الاتحاد الأوروبي لدى مواطني الدول الأوروبية.

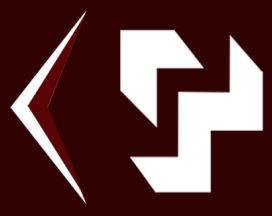




### الخاتمة:

بناء على كل هذا، يمكننا تحليل عولمة الأزمة باعتبارها عاملاً حاسماً في ارتسام ملامح النظام الدولي الجديد، من منطلق أن ضعف المؤسسات الدولية وغياب الريادة ستُحول لحظات الأزمة إلى فرص جديدة لتشكيل عالم متعدد الأقطاب في مرحلة تعرف تحولات كبرى في ميزان القوة وخصائصها، وتلاشي القدرة على تصميم حلول جماعية للمشكلات العالمية. الملاحظ أن صعود الصين الاقتصادي والحضور الجيوسياسي القوي لروسيا يقابله من لدن الولايات المتحدة الأمريكية توجه نحو الانسحاب من الهيئات والاتفاقيات الدولية، والنأي بالنفس عن رعاية النظام الدولي الليبرالي وعن توفير الدعم للحلفاء التقليديين، وهذا ما يشكل الخط العام الذي يسير وفقه السلوك الدولي الأمريكي منذ الولاية الأولى للرئيس الأسبق باراك أوباما، وقد ازداد وضوحاً إبان الولاية الحالية للرئيس دونالد ترامب.

سواء تحقق السيناريو الأول أو الثاني، فإن عولمة الأزمات في مرحلة تشكل عالم جديد متعدد الأقطاب سيفضي إلى تسريع وتيرة التحول الراهن، لكنه تحول محفوف بالمخاطر وباحتمال التصعيد والمواجهة في ظل ارتكاس المؤسسات الدولية والتأخر في إصلاحها وملاءمة القواعد التي تحكم النظام الدولي مع ما تقتضيه هذه التحولات. هذه الخلاصة تؤيد الطرح القائل بأن التحدي الأكبر الذي يواجهه عالم اليوم يكمن في التوصل إلى توافق حول الشروط الأساسية لتدبير الانتقال السلمي نحو النظام العالمي الجديد.



المراجع باللغة العربية:

- بريجنسكي، زيغنو. الاختيار،...السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت،

2004

- جيدنز، أنطوني، عالم جامح كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، ترجمة عباس كاظم - حسن كاظم، المركز الثقافي العربي -

الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2003

- مورغانتاو، هانس، السياسة بين الأمم، الصراع من أجل السلطان والسلام، ترجمة خيرى حماد، الدار القومية للطباعة

والنشر، 1965

### Références dans les langues étrangères:

- Bayart, J-F. (2017). L'impasse national-libérale. Globalisation et repli identitaire, Paris, La Découverte, coll.

« Cahiers libres»

- Beck U., (2008), La société du risque : sur la voie d'une autre modernité, Paris, Flammarion

- Foucault, M. Dits et Écrits, Tome 2, 1970-1975, éditions Gallimard

- Hillard, P. (2017). Atlas du Mondialisme, éditions Le Retour aux Sources

- Hinnebusch, R. (2007). The US Invasion of Iraq: Explanations and Implications, Critique: Critical Middle Eastern Studies, 16:3, 209-228, DOI: 10.1080/10669920701616443

<https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/10669920701616443?needAccess=true>

- Gramsci, A. (1983). Les Cahiers de Prison, Cahiers 3, Ed. Gallimard Paris.

- Krugman, P. (2020). Arguing with Zombies, Éditions W. W. Norton, 2020